بسم الله الرحمن الرحيم

تعويضات البطالة

أحد مؤشرات العدالة الاجتماعية فى مصر

الحكم رقم ٥٤٩١٦ لسنة ٦٢ ادارية عليا

ابراهيم العزب

باحث قانونى وحقوقى

محام بالنقض

Roaa Foundation

كان قانون الضمان الاجتماعى رقم ٢٠١٠/١٣٧ معدلا بالقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٥ يحدد فى مادته الرابعة المستحقين لاعانات الضمان الاجتماعى بالفقراء من الافراد والاسر اللذين يعانون ظروفا خاصة كالعجز والمرض وفقد العائل .. الخ ، ويتيح فى ذات الوقت للسيد رئيس مجلس الوزراء أن يضيف بقرار منه الى هذا المعيار أية معايير أو مؤشرات أخرى لقياس فقر الافراد والاسر فى الريف والحضر ، وكان يخول السيد رئيس مجلس الوزراء فى المادة الخامسة منه أن يحدد بقرار منه ضوابط الاستحقاق الضمانى وقيمة الحدين الادنى والاقصى له ، وفى الثامن عشر من يناير سنة الفين واربعة عشر صدر الدستور المصرى متضمنا فى كثير من مواده التأكيد على قيام النظام العام فى مصر على مبدأى التكافل والتضامن ولكنه نص صراحة فى المادة ٢/١٧ منه وللمرة الاولى فى الدساتير المصرية على استحقاق كل من لايتمتع بخدمات التأمين الاجتماعى ويعانى البطالة لاعانات الضمان الاجتماعى ، اذ أورى أنه (تكفل الدولة توفير خدمات التامين الاجتماعى ، ولكل مواطن لا يتمتع بنظام التامين الاجتماعى الحق فى الضمان الاجتماعى بما يضمن له حياة كريمة اذا لم يكن قادرا على اعالة نفسه واسرته وفى حالات العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة) وعلى هذا فقد بات للمتعطلين عن العمل حق دستورى فى تعويضات بطالة شهرية ، ولكن تفعيل هذا الحق يتعلق بقرارين يصدران عن السيد رئيس مجلس الوزراء وفقا لقانون الضمان الاجتماعى سالف الاشارة اليه ، أحدهما بادراج البطالة كمعيار للاستحقاق الضمانى ، والاخر بوضع ضوابط الاستحقاق وقيمته ، فقد جرى نص المادة ٤ من القانون ١٣٧ على انه (للفرد الفقير والاسرة الفقيرة الحق فى الحصول على مساعدات الضمان الاجتماعى وفقا لاحكام هذا القانون ويتم تحديد حالة الفقر للفرد والاسرة بالبحث الاجتماعى الميدانى المعتمد على مؤشرات الاستهداف ..... واى مؤشرات او معايير أخرى لقياس فقر الافراد والاسر المستهدفة فى الريف او الحضر يصدر بها قرار من رئيس مجلس الوزراء) كما جرى نص المادة الخامسة على انه (ولرئيس مجلس الوزراء بناءا على عرض الوزير المختص ووزير المالية استحداث برامج تستهدف فئات غير مشمولة بمساعدات الضمان الاجتماعى الشهرية الواردة بهذا القانون ويصدر بتحديد ضوابط وقيمة الحد الادنى والحد الاقصى لهذه البرامج قرار من رئيس مجلس الوزراء) ومن ثم فقد بادرت مؤسسة رؤى متضامنة مع مكتب الاستاذ / ابراهيم العزب المحامى وبالنيابة عن شابين ممن يعانون البطالة الى مطالبة السيد رئيس مجلس الوزراء بتفعيل

Roaa Foundation

سلطاته واصدار هذين القرارين ، فلما لم يستجب كان الطعن أمام محكمة القضاء الادارى على قراريه السلبيين بالامتناع عن ادراج البطالة ضمن معايير استحقاق الضمان الاجتماعى والامتناع عن وضع ضوابط الاستحقاق وقيمته وذلك بالدعوى رقم ٨٨٩٤٧ /٦٨ ق والتى صدر الحكم فيها بعدم قبول الدعوى لعدم القرار حيث رأت المحكمة أن السيد رئيس مجلس الوزراء يتمتع بسلطة تقديرية واسعة ازاء ادراج أو عدم ادراج هذا المعيار ومن ثم فلا امتناع ينسب اليه لان الامر يتعلق بمحض تقديره ، وبالطعن على هذا الحكم أمام المحكمة الادارية العليا انتهت فى حكمها الى الغاء الحكم المطعون عليه للخطأ فى تطبيق القانون وقررت أن المطعون ضده (رئيس مجلس الوزراء) يفقد أية سلطة تقديرية أمام النص الدستورى ويقع عليه واجب المبادرة الى اعمال مقتضاه ، وقضت مجددا فى موضوع الدعوى الاصلية بالغاء القرارين المطعون عليهما مع كافة ما يترتب على ذلك من اثار ، وتتحدد أهم الاثار التى تترتب على هذا الحكم التاريخى فى ادراج البطالة كمعيار لاستحقاق اعـانـــات الضمان الاجتماعى فى مصر بما للحكم النهائى من حجية الامر المقضى به ودون حاجة الى ثمة اجراء اخر أو تدخل من أحد ، ويتمثل الاثر الثانى فى الزام السيد رئيس مجلس الوزراء باصدار قرار لوضع ضوابط الاستحقاق وفقا لهذا المعيار وقيمته ، ومن ثم فان تمكين المتعطلين المستحقين من حقهم الدستورى والمؤيد قضائيا بحكم نهائى وبات يتوقف على امتثال السيد رئيس مجلس الوزراء لمقتضى هذا الحكم وتنفيذه باصدار قراره المشار اليه ، وهو ما لم يستجب له سيادته حتى تاريخه ، وما زلنا نواصل كفاحا قانونيا جادا من اجل تنفيذه ، تتمثل أهم خطواته فى الدعوى رقم ٥٩١٦٣/ ٧٥ ق المرفوعة أمام الدائرة التاسعة بمحكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة بالقاهرة ، بطلب الغاء القرار السلبى بالامتناع عن تنفيذ الحكم النهائى البات المشار اليه ، فضلا عن التعويض عن الاضرار الناجمة عن الامتناع عن التنفيذ بغير وجه حق خلال المدة الماضية

- وقد كلل الله كفاحنا بالنجاح والتوفيق ، اذ صدر الحكم لصالحنا فى تلك الدعوى بجلسة ١٦ / ٤ / ٢٠٢٣ حيث قضت المحكمة بقبول الدعوى شكلا وموضوعا وبالطلبات ، والتى تمثلت فى الزام المطعون ضدهم بتنفيذ الحكم المنفذ به ، والزام المطعون ضده الاول (رئيس مجلس الوزراء) بصفته بأن يؤدى للطاعن تعويضا قدره ثلاثون ألف جنيها عما لحقه من أضرار جراء عدم تنفيذه الحكم خلال المدة السابقة على رفع الدعوى ،ولما كان للحكومة الحق فى الطعن على هذا الحكم ، فقد استخدمت حقها المقرر قانونا وطعنت عليه بالفعل أمام المحكمة الادارية العليا وقيد طعنها برقم ١٠٢٣٧٢ لسنة ٦٩ق بطلب الغاء الحكم المطعون عليه والقضاء مجددا بعدم قبول الدعوى ، ومن ثم فقد أودعنا صحيفة طعن على الشق المتعلق بالتعويض بطلب زيادته الى القدر المطالب به بصحيفة الدعوى

Roaa Foundation

المبتدأة وقدره مائة وخمسون الف جنيها وقيد طعننا برقم ١٠٢٩٢٣لسنة ٦٩ق وتحددت جلسة ٢٣/٨/٢٦ لنظر الطعنين وبها رفضت المحكمة الطعنين وأيدت الحكم المطعون عليه فيما قضى به فى شقيه ، وبذلك فقد أصبح تحت يدنا حكمين قضائيين نهائيين وباتين وواجبى التنفيذ ، ويقرران الحق فى تعويضات البطالة لكل متعطل عن العمل راغب فيه باحث عن فرصة عمل مناسبة ولا يجدها ، ويشملان هذا الحق من كافة جوانبه ، أى من حيث وجوده ومن حيث قيمته ، فضلا عن أنهما يضعان الحكومة أمام التزاماتها ومسئولياتها وجها لوجه ، اضافة الى انهما يختبران مدى قدرة ذ وى الحقوق على الذود عنها واستخلاصها بعد ان وسدها لهم القضاء خالصة لوجه الحق والقانون ، ومن ثم فقد بات على الحكومة أن تبادر الى التنفيذ فان لم تفعل فسوف نطالبها بأن تفعل ثم نرى ما هى فاعلة ، وعلى ضوء فعلها سيكون رد فعلنا ، وسنخوض فى سبيل ذلك كل السبل والمعتركات التى قد تذهب بنا اليها للتسويف ، والتمديد ، والمماطلة عن الحق ، ولكن لن نهدأ أو نكل حتى نوسد كل متعطل عن العمل فى مصر حقه القانونى والدستورى والشرعى فى تعويض مناسب ، وحتى نقضى على كارثة البطالة ذاتها ونكافح الفقر والتفاوت دون هوادة بالتعاون مع كل مهموم بارساء مبادىء العدالة الاجتماعية على أرض هذا الوطن .

- ولكن اثار هذا الحكم لا تتوقف فى الحقيقة عند هذا القدر ولكنها تمتد لتخلق واقعا قانونيا مغايرا وجديدا فى مصر ، وتصنع دوائر متلاحقة من الأثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على قدر بالغ من الاهمية ، فمن الناحية الاقتصادية وفضلا عما لتعويضات البطالة من اثر ناجع فى انتشال الاقتصاد من حالة الركود الانكماشى بالغة الخطورة التى يمر بها النظام الراسمالى والاقتصادات التابعة على فترات دورية – والتى يعانيها الاقتصاد المصرى فى الفترة الحالية – فان لهذه التعويضات اثر بالغ كذلك فى الحد من ظاهرة الفساد والرشوة والاستحواذ العائلى والطبقى على الموارد ، ومن الناحية الاجتماعية فان لهذه التعويضات أثر غير منكور فى التخلص من الاثار الاجتماعية السيئة للبطالة كالهجرة غير الشرعية ، وحالة اليأس والعدمية التى تتلبس المتعطلين عن العمل والتى تجعلهم عرضة للانحراف الاخلاقى والقانونى ، والحد من عبء نسبة الاعالة المرتفعة ، والقضاء على ظاهرة العنوسة بين الشباب من الجنسين ، وان تدعم قواعد العدالة الاجتماعية وتقويها ومن الناحية السياسية فان من شأن هذه التعويضات أن ترد روح الانتماء للوطن الى كثير من الشباب الذى بات يفتقد اليها تحت وطأة الاغتراب والحاجة ، ومن شأنها أن تدفعهم الى المشاركة الجادة والفعالة فى بناء الوطن وتنميته وفى قضاياه وهمومه ، ومن شأنها أن تدعم شرعية النظم الحاكمة سياسيا واجتماعيا ، وهكذا فان اثار هذا الحكم لا تتوقف فى الحقيقة عند منحى معين ولكنها تمتد الى كثير من مناحى الحياة ومجالاتها فى المجتمع المصرى ، ولكننا فى مؤسسة رؤى نلحظ اثرا خاصا لهذا الحكم نرى أنه قد تقرر قضائيا فى وقت حرج كنا خلاله فى مسيس الحاجة اليه ، الا وهو الزام الدولة بتفعيل مواد الدستور واعمال مقتضاها خاصة فى ظل الاصوات التى تعالت بالدعوة الى التغاضى عن

Roaa Foundation

احكامه لعدم مناسبتها للمرحلة ، ولعل هذا الاثر هو من أكثر الاثار المترتبة على الحكم انتاجية لانه يفتح الابواب مشرعة نحو اقتناص الحقوق المقررة فى الدستور قضائيا وهو طريق اختطته لنفسها المؤسسة منذ البداية ، وتدعو رؤى الحكومة الى المبادرة بتنفيذ هذا الحكم رضاءا درءا لمزيد من الاجراءات القانونية واكتفاءا بما اتخذ منها وهو ليس بالقليل وذلك تقريرا لمبدأ ينبغى أن يكون حاكما للعلاقة بين الحكومة والمجتمع المدنى كشركاء تنمية - وهو التفاعل حول مائـدة المفاوضـات لا فى ساحات المحاكـم وامـام المنصـات

****

وقد تثور فى هذه المناسبة اسئلة حول بعض المفاهيم وهنا يتوجب علينا المبادرة الى عرضها وتوضيحها منعا لاى التباس او غموض وذلك على النحو التالى :-

- من هو العاطل عن العمل ؟

- وفقا لقانون العمل السارى رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ فى مادته رقم ١٢ والتى يجرى نصها على انه (.... على كل قادر على العمل وراغب فيه ان يتقدم بطلب لقيد اسمه بالجهة الادارية المختصة التى يقع فى دائرتها محل اقامته مع بيان سنه ومهنته ومؤهلاته وخبراته السابقة وعلى هذه الجهة قيد تلك الطلبات بارقام مسلسلة فور ورودها واعطاء الطالب شهادة بحصول هذا القيد دون مقابل .....) فان العاطل عن العمل هو كل قادر عليه راغب فيه باحث عن فرصة عمل مناسبة بقيد نفسه بدفتر الباحثين عن عمل لدى الجهة الادارية المختصة

- هل كل عاطل عن العمل وفقا لهذا التحديد يستحق تعويض بطالة ضمانى ؟

- لا ، لانه يشترط فضلا عن ذلك الا يكون هذا المتعطل متمتعا بخدمات التامين الاجتماعى وهو الشرط الذى ورد بالمادة ٢/١٧ من الدستور وبالتالى فشروط الحصول على اعانة الضمان الاجتماعى لسبب البطالة هى ان يكون المستحق قادرا على العمل راغبا فيه باحثا عن فرصة عمل مناسبة وغير متمتع بخدمات التامين الاجتماعى .

- هل كل انواع البطالة تستحق تعويضا ضمانيا شهريا ؟

- لا ، فالبطالة الاصلية فقط هى التى تستحق بالضمان ، ويقصد بالمتعطل اصليا ذلك الذى لم يسبق له العمل اى لم يؤمن عليه تامينا اجتماعيا من قبل ، اما البطالة الطارئة اى التى تلحق بالعاملين فعلا حيث يفقدون اعمالهم لاى سبب فهؤلاء يستحقون اعانة ايضا ولكن وفقا لقوانين التامين الاجتماعى وليس وفقا لقانون الضمان الاجتماعى .

- من هو المنوط به تفعيل حق المتعطلين عن العمل فى الحصول على تعويض البطالة الشهرى مجلس النواب ام رئيس مجلس الوزراء ؟

Road Foundation

- رئيس مجلس الوزراء فهو مفوض تفويضا تشريعيا وفقا للمادتين ٥ ، ٤ من قانون الضمان بان يفعل هذا الحق بقرارات منه على نحو ما راينا .

- ما هو الاجراء المطلوب لتنفيذ الحكم النهائى البات رقم ٥٤٩١٦ / ٦٢ ق ادارية عليا ، وكذا الحكم رقم ٥٩١٦٣ لسنة ٧٥ ق الدائرة التاسعة بمحكمة القضاء الادارى بالقاهرة ؟

- فقط صدور قرار من السيد رئيس مجلس الوزراء بتحديد ضوابط الاستحقاق الضمانى وفقا لمعيار البطالة والحدين الادنى والاقصى لقيمة الاستحقاق على غرار قراره رقم ٥٤٠ لسنة ٢٠١٥ والخاص ببرنامجى كرامة وتكافل .

- اذا كانت ضوابط الاستحقاق قد باتت معروفة وفقا لشروط الاستحقاق المحددة بالقانون والدستور والتى سلف ايضاحها فما هى قيمة الاستحقاق المقترحة ؟

- هى قيمة يترك تحديدها للسيد رئيس مجلس الوزراء بمراعاة ما اشترطه الدستور من ان تكون تلك القيمة ضامنة للمستحق حياة كريمة ، ولكننا نشير هنا الى ان هذه القيمة تتحدد فى كثير من دول العالم بنسبة ٨٠% ثمانون بالمائة من اجر المثيل او النظير اى من الاجر المقرر لمن يعمل من دفعة المستحق وتخصصه ودرجة مهارته ، ولكن اذا كان ذلك فى غير المتناول حاليا ليكن اذا الحد الادنى للاجور هو الحد الضامن لحياة يمكن ان تكون كريمة على نحو او اخر حتى نتمكن من تحقيق الحياة الكريمة ذاتها لهؤلاء البؤساء.

- كم عدد المتعطلين عن العمل فى مصر ؟

- الرقم الرسمى يتأرجح من عام لاخر وهو ما بين ٧% و ١٠% من القوة العاملة بما يقرب من اثنين الى ثلاثة ملايين عاطل .

- كم يحتاج الامر من المال لتغطية هذا الاستحقاق الاجتماعى والقانونى ؟

- ما يقرب من المائة مليارا من الجنيهات سنويا .

- من اين تتوفر للموازنة العامة للدولة تلك المليارات وهى التى تعانى عجزا مزمنا ؟

- الامر لا يتعلق بالموازنة العامة ولا بمواردها ويمكن اذا ما توافرت الارادة السياسية الجادة ايجاد موارد دائمة ومتجددة من خارج الموازنة العامة وبعيدا عن مواردها ولكنها فقط الارادة السياسية والانشغال بهم هؤلاء المطحونين المعدمين المفتقدين لفرص الحياة والرغبة الصادقة فى انتشالهم من وهدة العدم التى يتردون فيها .

- كيف يكون ذلك ؟

Poaa Foundation

- نشير ابتداءا الى انها مسئولية رئيس مجلس الوزراء وليس احد غيره ، فنحن غير مطالبون بايجاد حلول مناسبة لاننا لم نتصدى لتلك المسئولية ، ولا حتى مجلس النواب بعد ان احال اليه الامر وفوضه تفويضا تشريعيا تاما فى شأنه ، ولكنه هو من تولى المنصب وهو يعلم مقدما ان دستور البلاد يلزمه بتحقيق هذا المطلب ، والقانون يطالبه باعمال هذا الحق ويحدد له الاجراءات ، وقد اقسم عند توليه المنصب ان يحترم الدستور والقانون ومن ثم فالفرض ان لديه من الخطط ما يمكنه من البر بقسمه ، كما ان القضاء قد الزمه بأحكام ناجزة باتخاذ ما يلزم لانفاذ التزامه ، وامتناعه عن تنفيذ الاحكام القضائية جريمة لابد من ان لديه من الخطط ما يجنبه اقترافها ويبرهن بها على احترامه لاحكام القضاء من حيث انه السمة الاساسية لدولة القانون ، وقد بادر السيد رئيس الجمهورية – فيما أعلن عنه - بزيادة مخصصات الحماية الاجتماعية فى الموازنة الجديدة للدولة عن العام المالى ٢٣ / ٢٤ بمقدار مائتى مليار جنيه ، وهو مبلغ ضخم يكفى نصفه فقط لتغطية اعانات البطالة بقيمة استحقاق ضمانى كبيرة ومؤثرة ، ولكنها على الرغم من ذلك لم تشمل تلك الفئة وتغافلت عنها ، على الرغم من أن مخصصات الحماية الاجتماعيى قد تخطت حاجز النصف ترليون جنيه - فيما يقال – ضمن الموازنة الجديدة ، والمستفاد من ذلك ان توفير الموارد المالية أيا ما كان قدرها أوضخامتها هو دائما فى مقدور الحكومة اذا ما توافرت الارادة السياسية ، وهو ما فعله وبادر اليه السيد رئيس الجمهورية من تلقاء نفسه وبارادة سياسية ناجزة .

- ولكن على الرغم من ذلك جميعه ، ولان الامر فى معيتنا ليس مجرد وضع للمسئولين امام مسئولياتهم ، فان لدينا بالفعل افكار لايجاد موارد غير تقليدية تهدر عادة فيما لا يحقق عائدا اقتصاديا او سياسيا او اجتماعيا مناسبا ، ويمكنها - ليس فقط - سد احتياجات هذا الاستحقاق القانونى ولكن ايضا ، ان تمتد مساهمتها الى مجال خلق فرص عمل جديدة وتشغيل المتعطلين والتقدم صوب القضاء على البطالة (مبادرة سوا للتنمية ومكافحة البطالة والفقر والتفاوت) وسوف نعرض بعضا منها فيما يلى مع بيان كيفية مساهمة كل منها فى توفير قدر من الاحتياجات المالية المطلوبة مع اعادة التاكيد على انها جميعا خارج نطاق الموازنة العامة للدولة ولا تحملها بثمة اعباء جديدة .

- ما يتبقى من التزام الدولة عند اتفاقها مع صندوق النقد الدولى على زيادة مخصصات حماية الفقراء بنسبة ١% واحد بالمائة من قيمة الدخل المحلى الاجمالى وهذه النسبة تقدر بما يقترب من المائة مليار جنيه ، تستحوذ مخصصات الضمان الاجتماعى بما فيها كرامة وتكافل على ما يقرب من ربع قيمتها تقريبا ، وما يبقى منها ينبغى توجيهه لحماية المعدمين من المتعطلين عن العمل ، وعلى الرغم من ذلك فنحن لا نطالب بتوفير كل هذا المبلغ فورا وانما يكفى أن تساهم الموازنة ولو بقدر ضئيل منه حتى وان تأرجح بين الربع والنصف منه مثلا ليساهم مؤقتا فى سد الاحتياج القائم لتمويل هذا البرنامج الضمانى .

Road Foundation

- انشىء الصندوق الاجتماعى للتنمية بغرض حماية الفقراء والحد من اثار هيكلة الاقتصاد المصرى والحاقه بالاقتصاد الدولى وخصخصة وحدات القطاع العام عليهم ، وقد تطور عمل الصندوق عبر مرحلتين اساسيتين واصبح الان يعمل وفقا لاليتين وتنقسم موارده لقسمين - منح ، وقروض ميسرة - والقروض مخصصة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق اعادة اقراضها هذه القروض ، ولكن المنح والهبات التى لا ترد وهى المورد الاساسى للصندوق لا توجه فى الحقيقة الى المستحقين مباشرة وهم الفقراء والمضارين من عمليات دمج واعادة هيكلة الاقتصاد الوطنى وهم فى المقام الاول المتعطلين عن العمل ولكنها توظف فى مشروعات اشغال عامة كتغطية الترع والمصارف وتقوية الجسور وتمهيد الطرق وما الى ذلك بمقولة انها مشروعات تنموية وان عوائد تلك التنمية تتساقط على الفئات الاكثر احتياجا وهى نظرية لم يعد يأخذ بها احد بعد ان ثبت فشلها واصبحت الجهات المانحة تفضل ان توجه المعونات الى المستحقين والمستفيدين مباشرة ومن ثم يمكن توجيهها الى سد جزء من هذا الاحتياج ايا ما كانت قيمتها . وقد ادمج الصندوق الاجتماعى للتنمية بكل ما له وما عليه والعاملين فيه وموارده واهدافه ضمن كيان جديد انشىء بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٤٧ لسنة ٢٠١٧ هو جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الاعمال ومن ثم فان المنح والهبات التى كانت تمثل موردا اساسيا من موارد الصندوق قد الت بذاتها وقيمتها الى الجهاز الجديد ، وكذلك الجهات المانحة وفقا لاتفاقات دولية وهى جهات كثيرة

- ويمكن فى الحقيقة تعظيم هذا المورد – بل يتحتم العمل على ذلك – فى ظل تنامى الارتباط بين حاجتنا الملحة الى معالجة اثار البطالة التى تضرب الاقتصاد القومى والاستقرار الاجتماعى بقوة من جهة ، وبين مصالح الدول والجهات المانحة فى تثبيت العمالة المتعطلة فى موطنها من جهة اخرى والحد بالتالى من ظاهرة الهجرة غير الشرعية والتى تنفق تلك الدول اموالا طائلة على برامج مكافحتها ولا نغالى اذا ما قررنا ان هذا المورد وحده كفيل بسد مقدار الاحتياج النقدى لهذا البرنامج كاملا ان احسن التعاطى معه

- وهناك مورد اخر هام وعظيم القدر الا وهو (المسئولية الاجتماعية للشركات) فقد بات من المتعارف عليه دوليا ان للمجتمعات المختلفة حقوق لدى الشركات التى تعمل على ارضها وتحقق ارباحها من استغلال مواردها وامكاناتها الطبيعية والبشرية والمالية وتتمثل تلك الحقوق فى جزء مقتطع من تلك الارباح يجرى انفاقه على تنمية تلك المجتمعات وتطويرها وهو ما يعرف اصطلاحا بالمسئولية الاجتماعية للشركات والمؤسسات الاقتصادية وتعمل الدول كل فى نطاق تشريعاته الداخلية على حفز تلك الشركات لايفاء التزاماتها الاجتماعية من جهة ومن جهة اخرى تعمل على ضمان حسن استخدام تلك الموارد الهائلة والهامة وفى مصر قرر قانون الضريبة العامة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ اعفاءا ضريبيا مفتوح القيمة واخر قدره عشرة بالمائة من اجمالى الارباح

Road Foundation

المتحققة اذا ما وجهت لايفاء هذا الالتزام المجتمعى حيث اعتبر هذا القدر من ضمن التكلفة الضرورية التى لا يتحقق ربح بدونها وذلك حين نص فى المادتين ٢٢ ، ٧/٢٣ ، ٨ منه على ان(يتحدد صافى الارباح التجارية والصناعية الخاضع للضريبة على اساس اجمالى الربح بعد خصم جميع التكاليف والمصروفات اللازمة لتحقيق هذه الارباح) م٢٣ (يعد من التكاليف والمصروفات واجبة الخصم على الاخص ما يلى :- ١- ٢- ..... ٧- التبرعات المدفوعة للحكومة ووحدات الادارة المحلية وغيرها من الاشخاص الاعتبارية العامة ايا كان مقدارها ٨- التبرعات والاعانات المدفوعة للجمعيات والمؤسسات الاهلية المصرية المشهرة طبقا لاحكام القوانين المنظمة لها ولدور العلم والمستشفيات الخاضعة للاشراف الحكومى ومؤسسات البحث العلمى المصرية وذلك بما لا يجاوز ١٠% من الربح السنوى الصافى للممول) ولا شك ان قدر هذا المورد كبير ويتطلب فقط ان توجهه الدولة لسد هذا الاحتياج الضاغط .

- ومورد اخر لا يقل اهمية وهو بعض ارباح الصناديق الخاصة وهى الصناديق التى اثارت لغطا اجتماعيا كبيرا لم ينته حتى الان وما زال الغموض يلفها ولكن القدر المتاح من المعلومات عنها ان الدولة قد الزمتها اخيرا ان تساهم فى تمويل الموازنة العامة بنسبة ١٥% من حجم تداولاتها السنوية واذا صحت الارادة السياسية فى اتجاه معالجة مشكلة البطالة فلا بأس ولا ضير ان تساهم تلك الصناديق بنسبة اضافية قدرها ٥% مثلا لصالح صندوق البطالة وهو وان كان فى ذاته - منسوبا الى حجمها - قدرا ضئيلا الا انه عظيم الشان فيما سيخصص له وسيساهم بفعالية كبيرة فى سد هذا الاحتياج المجتمعى الحال

- صناديق الزكاة وهى مورد لا شك فى اهميته الخاصة وقدرته الناجعة على التعامل مع هذا الاستحقاق ، فقد شرعت الزكاة فى الاصل لسد هذا الاحتياج المجتمعى ، وأولى مصارفها هم الفقراء وثانيها المساكين ، واذا كان بالامكان وصف اى محتاج بانه فقير فانه يتعذر نفى صفة الفقر والعوز عن المتعطل الذى لا يجد عملا ، بل وان كان الفقير هو من لا يكفيه دخله ، فان المتعطل هو من لا يجد دخلا من الاصل ، فهو معدم ، اى فقير موغل فى الفقر الى حد الفاقة ومنتهى العوز ، ومن ثم فان للمتعطلين عن العمل حق معلوم فى اموال الزكاة لا يجوز اغفاله .

- مبيعات الارض المصرية فالواقع ان هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة تقوم على الاتجار فى الارض المصرية والعقارات المبنية وهى فى الحقيقة مورد ناضب لكل الاجيال حقوق فيه ، ودون الدخول فى تفاصيل ليس هنا موقعها فان الهيئة تفرض على سعر كل متر ارض فضاء او عقار مبنى نسبة ١,٥% تخصص منها واحد مقابل مصروفات ادارية ونصف لصالح مجلس امناء المدينة ، والواقع ان هذه النسبة لا موضع لها ويمكن توجيهها الى معالجة البطالة ، فان تعذر الامر فيمكن اضافة نسبة ٢% لصالح صندوق

Road Foundation

البطالة دون ان يمثل ذلك اية اضرار للهيئة ولا اية اعباء على المشترين اللذين يشترون باسعار بالغة الارتفاع فى الاساس دون ان يحد ذلك من طلبهم المتزايد ، ولكنه فى الحقيقة سيكون فعالا الى اقصى حد فى توفير الموارد المطلوبة لحل معضلة البطالة ناهيك عن انه يمثل قدرا بسيطا من حقوق هؤلاء المعدمين فى موارد وطنهم .

ولا شك ان المورد الاساسى والاكثر اهمية والعلاج الناجع الذى لا مهرب منه هو فى النهاية خلق فرص عمل جديدة منتجة ودائمة ، فذلك وحده هو القادر على السحب من رصيد البطالة المتزايد والحد من تمددها بل والقضاء عليها نهائيا ان خلصت النوايا ، ولهذا فنحن لم نقبل بالوقوف عند هذاالموضع - وان كان انجاز كاف فى ذاته – ولكن امتدت رؤيتنا لتصنع افقا جديدا تمثل فى مبادرتنـــــا .

(سوا للتنمية ومكافحة البطالة والفقر والتفاوت)

المبـــــــــــــادرة

(سوا للتنمية ومكافحة البطالة والفقر والتفاوت)

(حقـــك..... .... تعيـش)

(فرصة عمل = فرصة حياة)

تكاد البطالة أن تكون - حالة قدرية - تلحق الاشخاص - عادة - دون رغبة منهم أو سبب يرجع اليهم خاصة ، فهى مرض مزمن يضرب قلب النظم الاقتصادية ذاتها ، ويتكبد اعراضه الافراد المبتلون به وتعانى اثاره المجتمعات التى تلحقها الاصابة اللعينة به ، ولهذا تلجأ اغلب النظم الى التخفيف من حدته على مواطنيها ومجتمعاتها بتعويض ضحاياه باعانات شهرية الى أن تتوافر لهم فرص عمل مناسبة ، ولكن تلك التعويضات الشهرية – التى لا غنى عنها والضرورية الى أقصى حد – هى مجرد مسكنات ومخففات ألم وليست علاجا ناجعا ، فالنجاعة تعنى هنا خلق فرص عمل حقيقية ومستدامة ومنتجة ، لذلك وايمانا منا كمؤسسة مجتمع مدنى تعمل فى مجال التنمية بدورنا المحورى - كشركاء تنمية – فى طرح التصورات والحلول ، وفى العمل الميدانى الجاد بالاشتراك مع كافة الجهات المعنية والمهتمة ، حكومية كانت أو أهلية ، فى التصدى لتلك الظاهرة الاقتصادية الاجتماعية ذات الخطورة البالغة ، فاننا نطرح مبادرتنا التالية والتى تتضمن خطة عمل للتعاطى واقعيا وبشكل جاد - فيما نتصور - مع مشكلة البطالة التى ندرك انها قد باتت تمثل

Koaa Foundation

ازمة حادة تهدد كل انجازات التنمية التى تتحقق على صعيد أو أخر ، وانه قد بات من الضرورى الالتفات اليها على نحو حقيقى وتناولها بجدية تامة وناجزة ، والا فانه فضلا عن اثارها السيئة والمعوقة اقتصاديا واجتماعيا وعلى المستوى الفردى التى لا تخفى على أحد ، فان الافق القريب يبدو وكأنه يحمل ارهاصا بمخاطر أمنية وسياسية غير محسوبة وقد تفضى الى انفجار مدو وغير مأمون العواقب ، وقد قدمنا لمبادرتنا كما هو معلوم باستصدار حكم قضائى نهائى باحقية المتعطلين عن العمل فى اعانة بطالة شهرية وذلك كمدخل – نراه - حاكما وضامنا للتعاطى الجاد والفاعل مع تلك المشكلة ، واذا كنا فى المؤسسة قد بادرنا الى استصدار هذا الحكم اثباتا وتقريرا لاحقية المتعطلين عن العمل فى حياة كريمة وامنة ، فاننا أيضا نرى وعلى نحو أعمق فهما أن تلك الحياة التى نبغيها لهم وذلك النمو الذى نستهدفه لمجتمعنا ، لا يتحقق ولا يترسخ بشكل صحيح ومستقر ومستدام

الا فى ظل فرص حقيقية لعمل منتج وجاد ، ومن ثم فقد كان منطلقنا الاساسى هو العمل الميدانى الجاد وفقا للخطوط العريضة التى تضمنتها مبادرتنا داعين الكافة من ذوى المسئولية أو الاختصاص أو الاهتمام الى مشاركتنا أو دعمنا ومساندتنا ، واذا كانت تلـــك هى رؤيتنا فان خطتنا فى التعاطى معها واقعيا تتفرع الى ثلاثة محاور رئيسية هى :-

- حصر وتصنيف المتعطلين على أرض الواقع .
- خلق وتخطيط فرص عمل مناسبة وكافية من خلال برامج تشغيل ، ودراسات جدوى ومشروعات مشتركة وحقيقية .
- رصد الموارد اللا زمة ، وتفعيل مصادر التمويل المتاحة للبرامج والمشروعات .

- الاشراف المباشر والمشاركة الفعلية فى تسيير وتنفيذ وضمان الخطط والبرامج والمشروعات .

وسنتناول تلك المحاور تباعا ثم ننتهى بالهيكل التنظيمى للمبادرة وذلك على النحو التالى :-

أولا :- الحصر والتصنيف :-

********** ويتعلق الامر هنا بمفهوم البطالة ذاتها ، ومن ثم بتوصيف حالة التعطل عن العمل ، وتحديد الشروط الواجب توافرها فى الشخص المتعطل عن العمل ، وذلك بغرض اجراء حصر دقيق وواقعى لاعداد المتعطلين عن العمل فى مصر والتى تتباين الارقام المعلنة عن اعدادهم من جهة لاخرى دون ان تملك اية جهة فى الحقيقة أن تزعم بأن تقديرها يطابق الواقع أو يمثله ، وذلك يرجع فى الحقيقة الى أسلوب الحصر المتبع والذى يتمثل فى الغالب فى المعالجة الاحصائية لبيانات العينة ، والواقع أن اسلوب العينة هذا وان كان باستطاعته أن يقترب احيانا من الواقع الا أنه لا يمثله فى جميع الاحوال ، ومن ثم فانه يعجز عن أن يمدنا برؤية واضحة عن حقيقة المشكلة التى نتناولها ، وعلى

Road Foundation

ذلك فانه من الضرورى ان يجرى حصر واقعى ودقيق لاعداد المتعطلين عن العمل فى مصر واللذين يتعين أن تتوفر لهم فرص عمل مناسبة ومقابلة لاعدادهم ، وهذا يقتضى بالطبع تحديد طبيعة البطالة المقصودة هنا ـ فاذا كانت البطالة انواع ـ فان المستهدف منها فى هذا المجال هو" البطالة الاصلية " أى بطالة من لم يسبق لهم العمل ، وبهذا تتميز حالتنا عن انواع اخرى من البطالة ، كالبطالة الطارئة التى تلحق بالعاملين فعلا فهذه مؤمنة بموجب قانون التامين الاجتماعى وفرصة العمل موجودة بالفعل ولكنها تتعطل لاسباب طارئة ، وكذلك نحن لا نتحدث هنا عن البطالة المقنعة ولا تلك المؤقتة أو غيرها من الانواع الاخرى التى تتطلب معالجات أخرى نتولاها فى موضع أخر ، ومن ثم فان المتعطل عن العمل هو وعلى نحو ما ورد بقانون العمل المصرى هو (كل قادر على العمل راغب فيه باحث عن فرصة عمل مناسبة ولا يجدها) وبهذا يخرج من دائرة بحثنا العاجزين عن العمل لاسباب صحية أو وراثية ، فهؤلاء تتناولهم برامج الضمان الاجتماعى ولا يقتضون توفير فرص عمل مناسبة ، وكذلك غير الراغبين في العمل وغير الباحثين عنه ، وأيضا يشترط فى المتعطل عن العمل الا يكون مشمولا بالمظلة القومية للتامين الاجتماعى ، فاذا كانت تلك هى البطالة فى مفهومها الذى يعنينا ، واذا كان هذا هو المتعطل عن العمل فكم يكون عدد هؤلاء فى مصر ؟ الحقيقة أن الامر يتطلب كما اسلفنا حصرا واقعيا دقيقا غير متوافر حتى الان ، ونرى فى مؤسسة رؤى ان ذلك يمكن ان يتحقق بدقة متناهية عن طريق طلبات التشغيل التى يقدمها المتعطلون أنفسهم ، وذلك وفقا لنص المادة ١٢ من قانون العمل السابق اثباتها واستبعاد من لا تنطبق عليه الشروط ، ومن ثم حصر من تتحقق لديه تلك الشروط للخروج باعداد حقيقية ودقيقة وواقعية عن حجم البطالة وعن عدد فرص العمل المطلوبة ، ثم يكون لفريق عمل متخصص أن يجلس الى هذا الحصر الدقيق لتصنيفه جغرافيا ومهاريا " قدرات ومهارات" ونوعيا " ذكورة وانوثة " وعمريا وتعليميا وما الى ذلك من تصنيفات ، ومن ثم الانتهاء من هذا الحصر والتصنيف الى رؤية واضحة ومتبصرة ، دقيقة وحقيقية ، الى حجم المشكلة فى تجلياتها الواقعية لتكوين قاعدة بيانات يمكن لها أن تكون منطلقا الى المحاور الاخرى للعمل على تفكيك المشكلة والتعاطى الصحيح معها .

ثانيا :ـ خلق وتخطيط فرص العمل :ـ

********** بعد الانتهاء من عملية الحصر والتصنيف على النحو السالف بيانه سوف تتضح أمامنا حقائق أساسية لامهرب منها من حيث التركزات الجغرافية للبطالة مثلا ، وطبيعة القدرات والمهارات المتوافرة بالفعل لدى المتعطلين عن العمل ، ومن ثم المهارات والقدرات المفتقدة ، ومستوياتهم التعليمية ، ونوعهم الانسانى ، وهكذا ، وهذه جميعها معلومات أساسية للتخطيط السليم سوف يسفر عنها الفحص الدقيق للبيانات ، ومن ناحية أخرى نرى ان فحصا أخر ودراسة مدققة ومستوعبة لمجتمع الاعمال

Road Foundation

وسوق العمل وجوانب الاقتصاد القومى المختلفة هى ضرورة ملحة اخرى لاستبصار واقع الاعمال والتوظيف فى مصر ، ومن ثم تحديد المهارات المطلوبة بالفعل ، ومناطق تركز الاعمال والقدرات الفعلية على الاستيعاب والتوظيف ، وكم فرص العمل المتاحة بالفعل ، ومن ثم حجم فرص العمل المفتقدة والمطلوبة ، ونوعية كل منهما ، والقطاعات الاقتصادية التى تحقق تشبعا من العمالة وتلك التى تفتقد اليها ، والقطاعات التى تحقق توسعا ونموا وتلك التى تمثل احتياجا تنمويا ويمكن انشائها لافتقاد الواقع اليها ، وغير ذلك الكثير مما يجب الوقوف عليه ولا يحققه سوى ذلك الفحص وتلك الدراسة ، ومن خلال المزج بين هذين الفحصين يمكن وضع تصورات عملية للتعامل مع مشكلة البطالة فى تجلياتها الواقعية على النحو التالى :-

- ذلك القدر من العاطلين اللذين يقدرون على ادارة مشروعات خاصة صغيرة ولديهم الرغبة فى قيادة اعمالهم الخاصة ولكنهم يخشون الفشل ويهابون التجربة يمكن وبالتعاون مع جهاز تنمية المشروعات مشاركتهم بنسب ضئيلة ومتناقصة بغرض تحقيق رقابة لصيقة وامدادهم بتوجيه وخبرة عملية تعينهم على مواجهة صعوبات التجربة الاولى ثم الانسحاب تدريجيا وتركهم لاستكمال طريقهم ومشروعاتهم .

- الفئة من العاطلين اللذين لا يملكون مهارات وقدرات تتوافق مع فرص العمل المتاحة او التى يمكن ان تتاح ، يجرى ايضا توجيههم الى التدريب ، سواء كان مهاريا او تحويليا ، حتى يمكن ادماجهم فى سوق العمل وفقا للانماط السائدة .

- بعد رصد المهارات الاساسية والامكانات الوظيفية المتاحة لدى ذلك القدر المتبقى من المتعطلين عن العمل ، وبعد رصد اوضاع السوق وما يفتقر اليه من احتياجات محددة من المشروعات والخدمات وقدراته الاستيعابية فى المجالات المختلفة منها يجرى عمل دراسات جدوى مدققة لمشروعات مقترحة أو مندوب اليها فيما يشبه التخطيط التأشيرى وذلك بالتعاون مع الجهات ذات الصلة كوزارة التخطيط ومعهد التخطيط القومى ومراكز البحوث المتخصصة وغيرها .

- المبادرة الى انشاء شركات ومشروعات انتاجية وخدمية مما تشير الدراسات المذكورة فى البند السابق الى ضرورته والاحتياج اليه وجدواه ونجاعته فى خصوص مكافحة البطالة وذلك بالمشاركة مع اخرين من القطاع الخاص او من الهيئات العامة او المبادرات الاهلية او على نحو منفرد على ان يراعى فى اختيارها ان تسد حاجة اساسية لاحد قطاعات الاقتصاد الوطنى وان تكون كثيفة العمالة ومتوافقة مع مهارات وقدرات اعداد كبيرة من المتعطلين .

٤) انشاء مرصد "البطالة والتشغيل" ويتولى رصد وتقدير نسب العجز المتوقعة فى فرص العمل التى يخلقها الاقتصاد القومى سنويا مقارنة بحجم التدفقات السنوية من القوى

Road Foundation

العاملة الجديدة الى السوق ، ورصد ومتابعة الاحتياجات النوعية للسوق من المهارات والقدرات ، ونوع المهارات المتاحة لدى طالبى العمل ، واصدار مؤشرات دورية بهدف المساعدة على امتصاص اية فوائض فى القوى العاملة المتاحة و سد الفجوة التوظيفية لمنع ثمة تراكمات جديدة الى كتلة البطالة الحالية .

٥) الدعوة الى ورش عمل بالاشتراك مع الجهات المعنية تتولى دراسة علاقة نظام التعليم ومؤسسات التدريب واكساب المهارات ، بسوق العمل ، واحتياجات القطاعات الاقتصادية

المختلفة ، بقصد وضع حلول ملائمة لاصلاح الخلل الحادث فى العلاقة بينهم ، ومعالجة مصادر صناعة وتوليد البطالة عند المنبع .

٦) وضع برامج تنمية اقليمية وجغرافية متوافقة مع البيئات المحلية ومستمدة من أوضاعها الجغرافية والبيئية والعمل عليها لتسهم فى امتصاص البطالة المحلية ، وتصب فى رافد التنمية القومية المستدامة ، فهى البديل الاقوى والمستدام للخلاص من معضلة البطالة وتفكيكها ، فضلا عن انها الخيار التنموى الانجع من حيث قدرته على خلق فرص تنموية شديدة الخصوصية والتميز ، ومن حيث قدرته على توفير انسب استغلال للموارد المحلية المتاحة ، ومن حيث حفز المشاركة الفعالة للسكان المحليين اصحاب المصلحة الحقيقية فى التنمية والمستهدفين بها فى ذات الوقت .

- وهناك بالفعل بعض برامج التنمية الاقليمية التى اعدتها المؤسسة وتعمل عليها ، وذلك بالتطبيق على بعض الاقاليم والمواقع المحلية ، ومثال عليها تلك الدراسة الخاصة بمحافظة دمياط والتى انتهت الى ان :-

(أهل محافظة دمياط هم ناس الجودة)

فالسمة الاساسية المميزة لهم هى اتقان العمل حد الابداع ، وما باشروا عملا الا كانوا علامته المميزة ، فالحلويات دمياطى ، ومنتجات الالبان دمياطى ، والاثاث دمياطى ، وحتى مطبخهم ، فالبط على الطريقة الدمياطى ، والفول الاجود دمياطى ، والفطير بأنواعه دمياطى ، وهكذا ، حتى الاعمال التى هجروها لم يحل محلهم فيها احد بذات الجودة والاتقان ، كالغزل والنسيج مثلا ، وبالاخص الحرير الطبيعى ، والاحذية والمنتجات الجلدية وغيرها الكثير ، ومن ثم فان العامل الدمياطى مورد بشرى هام يمكن اسناد اية اعمال اليه للحصول على اعلى قدر ممكن من الجودة ومن ثم تحقيق قدرات تنافسية عالية ، ولكن على الرغم من ذلك فان تلك المحافظة تعانى فى الوقت الحاضر معاناة شديدة وفى حاجة ماسة الى دفعات تنموية قوية لاقالتها من عثرتها على الاقل فى قطاعات انتاجية هامة تتميز بها المحافظة وتتمتع فيها بسمعة عالمية يصعب منافستها فيها ونلخصها فيما يلى :-

Road Foundation

قطاع الاثاث والمنتجات الخشبية :- حيث تمثل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر الشكل الاساسى لانتاج الموبيليا فى دمياط ، وتتمثل فى ورش نجارة صغيرة يعمل بها عدد من العاملين لا يتجاوز العشرة افراد ، واغلبهم فى العادة من اسرة رب العمل صاحب الورشة ، وتعتمد العملية الانتاجية على المهارات والقدرات الخاصة للعاملين ، ومن ثم فهى اقرب الى الصناعات اليدوية ، ولكن المد الراسمالى قد طال هؤلاء العمال فاصبح الانتاج الكبير ضمن وحدات انتاجية كبيرة – مصانع – وفى شكل منتجات نمطية مميكنة يغرقهم ولا يقدرون على منافسته ، ومن ثم اغلقوا ورشهم وعرفوا البطالة التى لم يعرفوها فى حياتهم من قبل ، كما ان ارتفاع اسعار مدخلات الانتاج ومواده الخام المستوردة جميعها كان عاملا حاكما ايضا فى نشر البطالة بين هؤلاء اللذين لا يعرفون لحياتهم معنى الا فى العمل ، وقد ادى ذلك الى اغراق السوق المصرى بمنتجات منافسة اهمها تلك المستوردة من تركيا والصين ، وهى منتجات لا تقوى بذاتها على منافسة المنتج الدمياطى ذى الجودة الفائقة والسمعة المطبقة ، لولا ان تلك العوامل قد مكنتها من غلبة المنتج الدمياطى فى عقر داره ، وقد انتهت الدراسة الى ان الحل ليس فى نمط الانتاج الراسمالى (المصنع الكبير) الذى ينتج منتجا نمطيا وفقا لطرق الانتاج ذاتها التى تتبعها المراكز الانتاجية المنافسة ، ومن ثم فانه يتنازل طوعا عن ميزته النسبية التى تمكنه من المنافسة الفعالة ، ولكن الحل فى رفع قدرات تلك الوحدات الانتاجية الصغيرة (الورش) ومعاونتها بتوفير المواد الخام باسعار تعاونية مناسبة ، وايجاد موديلات خاصة ومملوكة ملكية فكرية محمية وذلك بالتعاون مع اقسام تصميم الاثاث بالجامعات المصرية وغيرها من مراكز التصميم ، ومنها على سبيل المثال الطراز الفرعونى الذى لا يمكن لاحد ادعاءه لنفسه ، والطراز الاسلامى والقبطى وغيره الكثير ، ومعاونتها بانشاء شركة تسويق لتصريف تلك المنتجات والترويج لها عالميا ، ودراسة احتياجات الاسواق العالمية وأذواقها ، والتركيز على تلك التى تفضل المنتجات اليدوية مرتفعة القيمة ، ولا شك ان من شأن ذلك الايقضى على البطالة فى هذا القطاع الهام فقط ، ولكن من شأنه ايضا أن يخلق فائض من فرص العمل المنتج ، والتى يمكنها ان تمتص قدر متزايد من تراكمات البطالة فى قطاعات اخرى .

- وتمتلك محافظة دمياط ايضا مدينة كاملة متخصصة فى الصيد هى مدينة عزبة البرج المواجهة لراس البر على الضفة الشرقية من نهر النيل وشاطىء البحر المتوسط حيث يلتقى عندها النيل بالبحر ، وجميع سكان هذه المدينة تقريبا يحترفون الصيد ، وتمتلك تلك المدينة وحدها ثلثى اسطول الصيد المصرى وباقى المدن الساحلية الاخرى تمتلك ثلثه فقط

ومع ذلك فان هؤلاء يعانون ايضا البطالة ويهاجرون للعمل على اساطيل صيد دول اخرى كاليونان وقبرص وغيرها ، وما من احد فى مصر الا ويعلم كم يعانى هؤلاء عندما يضبطون وهم يصطادون فى المياه الاقليمية لدول اخرى ، ويسجنون لديها ، وتصادر

Road Foundation

سفنهم واسماكهم ، ويصبح منتهى الامل هو استردادهم فقط من سجون تلك الدول ، ولكن دون ان يفكر احد فى تطويرهم وتنميتهم ، وبدراسة اوضاع هؤلاء تبين انهم يعانون من تخلف ادواتهم ، وسفنهم صغيرة وغير متطورة ، ويعانون جهلا وامية فى العادة تجعل مهاراتهم محدودة ومستندة الى مجرد الخبرة ، وبحرهم قد تم تصحيره بعمليات الصيد الجائر والتجريف سعيا وراء الذريعة التى تستزرع فى مزارع على البر ، ومن ثم فلم تعد مياههم الاقليمية صالحة لصيد مجد اقتصاديا ، مما يلجأهم الى المياه الاقليمية للدول المجاورة ، ويتطلب الامر هنا ايضا دفعات تنموية كبيرة تتمثل ـ فيما انتهت اليه الدراسة ـ فى انشاء ميناء للصيد ، وبورصة للاسماك ، فمن المدهش حقا ان مدينة بهذا الحجم وتلك الاهمية وهذه الامكانات لا تملك ميناءا للصيد ، ويتطلب الامر تطوير سفن الصيد الى سفن كبيرة الحجم والامكانيات ، ذات قدرة على الصيد فى المياه الدولية واعالى البحار ذات الاعماق الكبيرة ، كما يقتضى الامر اذا ما تولت ذلك شركة او شركات مساهمة او غيرها ان تعمل على خلق شراكات مع الدول الساحلية المجاورة كالدول العربية على طول الساحل الجنوبى للبحر المتوسط وجزء من ساحل الاطلنطى وكل البحر الاحمر الذى يعد بحيرة عربية ، بما يسمح بالصيد فى المياه الاقليمية لكل تلك الدول مع محاصصة الانتاج ، ومن ثم يصبح البحر المتوسط جميعه حتى حدود المياه الاقليمية للدول الاوربية المطلة عليه مضمارا للصيد لتلك الاساطيل العربية ، وايضا ذات المسالة بالنسبة لضفتى البحر الاحمر العربيتين نفاذا الى المحيط الهندى ، كما يقتضى الامر تطوير ترسانة صناعة السفن البدائية ، لتصبح قادرة على صناعة تلك النوعية من السفن العملاقة وصيانتها ، وصناعة اليخوت ، ولدمياط سمعة وشهرة دولية فى هذا المجال ، وكذلك صناعة السفن التجارية العملاقة ، وامتلاك اسطول تجارى يتناسب مع موقع مصر وامكاناتها الطبيعية ومواردها البشرية ، ويقتضى ذلك انشاء اكاديمية للصيد وعلوم البحار تتولى تنمية مهارات تلك الثروة البشرية وتدعيمها بالعلم .

ـ وفى مجال السياحة تمتلك المحافظة امكانات كبيرة غير مستغلة ، فهى مؤهلة لان تكون مركزا دوليا لسياحة اليخوت ، وايضا سياحة الموانىء فى حوض البحر الابيض المتوسط بسفن الركاب السياحية ، ولا يتطلب الامر سوى رصيف للركاب بميناء دمياط ، وهى تمتلك مدخلا للنيل من البحر وتقع على طرفه الشمالى بما يؤهلها لسياحة السفن النيلية من البحر المتوسط حتى اسوان وبحيرة ناصر ، وهناك امكانية هائلة لانشاء قرية صيادين سياحية تقوم على فكرة سياحة المحاكاة ، وبحيث توفر للسائح بيئة مماثلة لحياة الصيادين بما فى ذلك الخروج فى رحلات صيد قصيرة لمدة يوم او يومين وبسفن شاطئية ، وفى مجال سياحة المحاكاة ، فان المدينة تملك ما يعرف ببرج السلسلة ذات البعد التاريخى الذى يرجع الى العصور الوسطى وزمن الحروب الصليبية ، كما ان المحافظة لا تملك ظهيرا صحراويا وانما ظهيرها مائيا هو بحيرة المنزلة التى تعد جزءا لا يتجزأ من دمياط ، وتعانى اهمالا

Roaa Foundation

شديدا حتى اصبحت وكرا للخارجين على القانون وهى ذات امكانية سياحية هائلة بتحويلها الى منتجعات سياحية صغيرة محاطة بالمياه وتعميقها للصيد بها عبر السفن التى تعرف بالجندول كما فى البندقية وفينسيا .

وكذلك تمتلك دمياط قنالا داخليا يربط ارصفة ميناء دمياط بالنيل مباشرة مما يعنى جاهزيتها لنشاط النقل النهرى .

وخلاف ذلك الكثير من التفاصيل التنموية الاخرى والتى نمسك عنها لشعورنا بانا قد اطلنا واثقلنا ولكن لهذا الحديث موضعه ان شاء الله وفقط كنا نريد ان نضرب مثلا لما يمكن ان تكشف عنه الدراسة التفصيلية لكل اقليم من اقاليم مصر وما تطرحه من امكانات تنموية هائلة وتلك هى التنمية الاقليمية التى نعتقد جازمين انها المفتاح السحرى لاية تنمية مستدامة وجادة ننشدها ونسعى اليها جاهدين)

التمـــويـــــــل

ولا شك أن التمويل هو العصب الحى لكافة البرامج والمشروعات المقترحة للقضاء على البطالة ، وهو المعضلة والعقبة الكأداء التى تحول فى كثير من الاحيان دون تحقيق الاهداف والطموحات ، الا أن ذلك لا يجوز أن يقف حائلا دون الخلاص من مرض البطالة العضال ، وهناك بالفعل عدد من الموارد المتاحة للتعامل مع مشكلة التمويل وتذليلها وقد افضنا فى بيان كثير من الموارد ومصادر التمويل فى الجزء المتعلق بتعويضات البطالة فنحيل اليه منعا من التكرار والاثقال ولكننا نشير هنا فى عجالة الى مصدرين اخرين هامين وخاصين بالمشروعات التى يمكن ان تتبناها المبادرة وتتولى ادارتها او المشاركة فيها

- الاسهم التعاونية وفقا لقانون التعاون الانتاجى رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥وهى اسهم يشارك بها المستفيدون الاصليون من المشروع فى تمويله والاستفادة من ارباحه .

- المشاركات العامة من الجمهور العام فى اكتتابات عامة وفقا لقانون الشركات المساهمة وشركات الاستثمار خاصة اذا منح المساهمون مزايا خاصة كمنحهم اولوية فى ايجاد فرص عمل مناسبة لابنائهم الان او مستقبلا اذا كانوا صغارا بعد .

- القروض الميسرة التى قد تتيحها بعض البنوك لمشروعات الشباب خاصة اذا ما توافرت لها ضمانات معقولة يمكن توفيرها بشكل تضامنى .

- مشاركات رجال الاعمال من خلال عرض دراسات جدوى بعض المشروعات الخاصة بالشباب على رجال الاعمال للمشاركة فيها بحصة من رأس المال ثم التخارج عنها بعد استردادها على دفعات دورية مع ارباحها ، خاصة اذا كان لتلك المشروعات ارتباط ما بمشروعاتهم واستثماراتهم .

Roaa Foundation

- التمويل بنظام النقطة الدمياطى :- ومفاده أن جميع المتعطلين المسجلين كطالبى عمل أو ذويهم يكون عليهم واجب المساهمة فى تمويل المشروع المطروح للتنفيذ باى قدر يستطيعه كل منهم على الا يقل عن حد ادنى معين كمائة جنيه مثلا ، حتى وان لم يكن مرشحا للعمل به ، ويعد هذا المبلغ من ناحية أولى سهم يحقق ربحا ومن ناحية اخرى نقطة للمشروع يلتزم بردها فى صورة نقطة للمشروعات الاخرى لتضمن جميع المشاريع تمويلا ذاتيا عادلا ويضمن جميع المتعطلين ربحا من مساهماتهم وعملا فى مشروعات ممولة تمويلا جبريا .

الهيكل التنظيمى للمبادرة

تقوم على تفعيل المبادرة ثلاث هيئات تنظيمية هى :-

- مجلس الامناء:-

ويتكون من عدد مناسب من الشخصيات العامة السياسية والاقتصادية ذات الاهتمام وصاحبة خبرة فى مجال التنمية ، ولديها الرغبة فى وضع خبراتها فى خدمة مجتمعها وتمتلك القدرة على التخطيط الاستراتيجى ، ونشر الوعى بضرورة التنمية المعتمدة على الذات ، وذات التوجه الوطنى والقدرة على الاشتباك السياسى حول اهداف المبادرة والياتها

- مجلس المديرين :-

ويتكون من اى عدد مطلوب من المديرين ذوى الخبرة الادارية العملية فى ادارة المشروعات والبرامج ووضع الخطط التنفيذية ومباشرتها ومتابعتها

- الرئيس التنفيذى:-

وهو الممثل القانونى للمبادرة والمسئول عن ادارة اعمالها والتنسيق بين هيئاتها وتحقيق اهدافها

هذا وتوضح اختصاصات الهيئات وسلطاتها والعلاقة بينها لائحة داخلية تكون متممة لما جاء باعلان المبادرة وتصبح نافذة باعتمادها من الهيئات المذكورة اقتراعا باغلبية الاصوات .

ونحن فى مؤسسة رؤى اذ نتقدم بهذه المبادرة فاننا ندعو لفتح حوار جاد معها وحولها ، وحول معضلة البطالة ذاتها فى كافة أبعادها ونتقبل بصدر رحب اية انتقادات ونرحب بأية ملاحظات ونتفاعل مع اى نقد جاد ونمد ايدينا الى أى رغبة فى تعاون أو مشاركات ونتطلع مخلصين الى كل دعم أو مساندة ونسأل المولى عز وجل التوفيق والسداد .

Roaa Foundation

****

مؤسسة رؤى لدراسات حقوق الانسان والتنمية

هى احدى مؤسسات المجتمع المدنى العاملة فى مصر والمشهرة لدى وزارة التضامن الاجتماعى تحت رقم ٥٦٦٩ لسنة ٢٠١٥ مديرية تضامن الجيزة .

- وهى منظمة غير حكومية تعمل فى مجال التنمية الشاملة والمستدامة وتشتبك مع مستهدفات خطة الدولة للتنمية المستدامة ، وتتداخل مع مجالات التنمية المختلفة من منظور حقوقى ودستورى متكامل فى ظل الدستور المصرى والاعلان العالمى للحق فى التنمية ، وغيرهما من الوثائق ذات الصلة ، كالعهدين الدوليين وخاصة العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وتعمل المؤسسة على تحقيق اغراضها من خلال وضع برامج خاصة للادماج والتمكين ومكافحة التهميش الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والسياسى والمدنى ، والعمل مع الفئات الاكثر ضعفا كالمتعطلين عن العمل ، والنساء غير المعالات ، والمراة المعيلة ، والمتسربين من التعليم ، والاطفال العاملين ، والعائلين ، و المحرومين من فرص التعليم ومحو الامية ، ومن الرعاية الصحية ، وغير ذلك من الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية الحرجة ، اضافة الى برامج التنمية المحلية .

كما تعمل المؤسسة من خلال وضع برامج عامة تستهدف تقرير وتقنين وتفعيل الحريات والحقوق العامة ، كالحق فى تعليم جيد ، والحقوق الصحية ، والحق فى السكن ، والحق فى الغذاء ، والحق فى العمل ، والحق فى اجر عادل وكاف ، والحق فى المعرفة والثقافة ، وغيرها من الحقوق والحريات الاجتماعية ، وتباشرالمؤسسة برامجها وفعالياتها على كامل مساحة الوطن .

.....

Road Foundation